مركز حمورابي

كيف ننهي النفاق الأمريكي بشأن غزة؟

كيف ننهي النفاق الأمريكي بشأن غزة؟ يجب على إدارة بايدن تقييم سلوك إسرائيل ومحاسبتها

بقلم سارة ياجر

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

3 أذار **2023**

حقوق النشر محفوظةلمركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز, و يجوز الإقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً , و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات المنشورة وجهة نظر المركز , وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.

أسفرت الحملة العسكرية التي شنتها إسرائيل ردا على هجمات حماس في 7 أكتوبر/ تشرين الأول، إلى مقتل أكثر من 27 ألف شخص في قطاع غزة وإصابة أكثر من 60 ألف آخرين، وفقا لوزارة الصحة في غزة. ونزوح نحو 75 بالمئة من سكان غزة البالغ عددهم 2.3 مليون نسمة. ويعاني نحو 400 ألف شخص من المجاعة بسبب الحصار الذي تفرضه إسرائيل على غزة والقيود الصارمة على المساعدات الإنسانية التي حرمت المدنيين مما يحتاجون إليه للبقاء على قيد الحياة. وقد يرتفع هذا العدد إذا تذبذب التمويل الدولي للمساعدات.

إن هذه الأرقام مربكة، ومن المستحيل التفكير فيها دون النظر فيما إذا كانت إسرائيل قد انتهكت القانون الإنساني الدولي خلال حملتها. وفي الواقع، فإن قدرًا كبيرًا من المعلومات المتاحة للجمهوروالعامة تشير إلى أن إسرائيل فعلت ذلك. وقد نشرت منظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام تقارير عن العقاب الجماعي غير القانوني للسكان الفلسطينيين، واستخدام التجويع كسلاح في الحرب، والغارات الجوية والمدفعية، وهدم المباني التي لم تتضمن أي أهداف عسكرية واضحة ولكنها أسفرت عن خسائر كبيرة في صفوف المدنيين وتدمير الممتلكات. . توصلت تحقيقات هيومن رايتس ووتش إلى غارات غير قانونية متكررة على مستشفيات في غزة، بما في ذلك المستشفى الإندونيسي، والمستشفى الأهلي العربي، والمركز الدولي للعناية بالعيون، ومستشفى الصداقة التركية الفلسطينية، ومستشفى القدس في غزة. ووجدت منظمة العفو الدولية أن المنازل المليئة بالمدنيين في غزة تعرضت للقصف بذخائر الهجوم المباشر المشتركة الأمريكية الصنع، مما أسفر عن مقتل 43 مدنياً، من بينهم 19 طفلاً.

أدى استخدام إسرائيل المتكرر للأسلحة الثقيلة في المناطق المأهولة بالسكان إلى زيادة المخاوف من احتمال قيامها بتنفيذ هجمات عشوائية غير قانونية. عندما يتعلق الأمر بمسألة ما إذا كانت إسرائيل تنتهك القانون في غزة، هناك ما يكفي من الدخان للاشتباه في نشوب حريق. وقد وضع هذا المسؤولين الأمريكيين في مأزق. والولايات المتحدة هي أهم حليف لإسرائيل وأكبر مصدر للمساعدات والمعدات العسكرية. فمنذ تأسيسها في عام 1948، تلقت بشكل تراكمي مساعدات خارجية أمريكية أكبر من أي دولة أخرى خلال تلك الفترة: 300 مليار دولار، معدلة حسب التضخم، مع احتمال وجود 10 مليارات دولار أخرى في الطريق. لكن القانون الأمريكي يتطلب بأن وزارة الخارجية يجب عليها ضمان عدم توجيه المساعدة الأمنية الأمريكية إلى قوات الأمن التي ترتكب باستمرار انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

كما تتطلب السياسة الأمريكية الحالية أيضًا من الوزارة تقييم ما إذا كان متلقي المساعدات العسكرية الأمريكية "أكثرعرضة" لاستخدام الأسلحة الأمريكية لانتهاك القانون الدولي - وحظر عمليات النقل إلى أي دولة تفي بهذه المعايير.

أن من غير الواضح ما إذا كانت وزارة الخارجية قد أجرت هذه التقييمات. وقد حث كبار المسؤولين الأميركيين، علناً وسراً، الحكومة الإسرائيلية على تقليل الضرر الذي يلحق بالمدنيين والسماح بإيصال المزيد من المساعدات الإنسانية إلى غزة. أعلن وزير الخارجية أنتوني بلينكن في وقت مبكر من تشرين الثاني \ نوفمبر الماضي أن "عدداً كبيراً جداً من الفلسطينيين قُتلوا" على يد القوات الإسرائيلية، وقال إنه "من الضروري" أن يكون لدى إسرائيل "خطة واضحة تضع أولوية لحماية المدنيين". (وفي اجتماع المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس الشهر الماضي، ردد هذه الملاحظة: قال إن عدد القتلى المدنيين "مرتفع للغاية".) وقد وجه وزير الدفاع لويد أوستن رسالة مماثلة إلى السلطات الإسرائيلية في وقت مبكر من الحرب وأرسل مستشارين أمريكيين إلى إسرائيل لتقديم المشورة لقوات الدفاع الإسرائيلية بشأن ضبط النفس في بيئة مليئة بالتحديات.

بغض النظر عن التحذير الذي أطلقه الرئيس جو بايدن في كانون الأول (ديسمبر) الماضي على ما يبدو بشأن المخاطر التي تتعرض لها سمعة إسرائيل من خلال تنفيذ "قصف عشوائي"، فقد تجنب المسؤولون الأمريكيون التصريح بوضوح بأن أي تصرفات إسرائيلية معينة في غزة غير مقبولة. (أمضى المتحدثون باسم الإدارة أيامًا يتراجعون عن تعليق بايدن). وعندما طرح الصحفيون على المسؤولين الأمريكيين أسئلة مباشرة حول سلوك إسرائيل في غزة، فإنهم كانوا غامضين. قال جون كيربي، المتحدث باسم البيت الأبيض، في ديسمبر/كانون الأول، عندما سأله أحد الصحفيين ليصف كيف ستبحث الولايات المتحدة عن أدلة على الانتهاكات الإسرائيلية: "لن نحكم على كل حدث تكتيكي". أجاب باتريك رايدر، السكرتير الصحفي للبنتاغون، عندما سأله أحد الصحفيين في مؤتمر صحفي في أوائل نوفمبر/تشرين الثاني عما إذا كان رد إسرائيل متناسبا: "لن أتحدث عن العمليات الإسرائيلية". وقال في تبادل منفصل خلال نفس المؤتمر الصحفي: "إن الجيش الأمريكي [لا] يشارك في تطوير أهداف جيش الدفاع الإسرائيلي [أو] يساعدهم في إدارة حملتهم". "كما تعلمون، فقط لأكون واضحًا تمامًا، إنها عمليتهم، إنهم يديرون عمليتهم".

كان يغيب بشكل ملحوظ عن هذه التصريحات الرسمية والكثير غيرها أي إعلان إيجابي بأن إسرائيل تلتزم في الواقع بالقانون الدولي. إذا كان المسؤولون الأميركيون يعتقدون أن إسرائيل تفعل ذلك - أو على الأقل تتخذ كل التدابير الممكنة لتجنب إيذاء المدنيين في ظل ظروف صعبة - فإنهم سيقولون ذلك بفارغ الصبر. ولم يفعلوا ذلك، على الرغم من أن إدارة بايدن لم تخجل من انتقاد سلوك الأطراف المتحاربة الأخرى في صراعات أخرى.و السبب من ذلك هو أن لفت الأنتباه إلى ما يحدث في غزة سيفرض بالتأكيد تغييرًا في السياسة لا يرغب بايدن في إجراؤه. سيواجه إدارته بسلسلة من الخيارات الصعبة التي تفضل تجنبها. ومن شأنه أن يزيد من تعقيد الديناميكيات المعقدة بالفعل للعلاقة الأمريكية الإسرائيلية – وربما يخلق ضعفًا سياسيًا لبايدن في عام الانتخابات.

أن تجنب الإدارة واقع الانتهاكات الإسرائيلية في غزة وتطبيقها لقواعد المساعدة العسكرية بشكل انتقائي، سيجعل السلطة الأخلاقية التي تطالب بها الولايات المتحدة تتلاشى أكثر فأكثر. طوال تاريخها، عززت الولايات المتحدة احترام قوانين الحرب: إن القيام بذلك، كما أكد القادة الأمريكيون منذ فترة طويلة، هو أحد الأشياء التي تميز البلاد عن خصومها. شجبت إدارة بايدن الفظائع التي ارتكبتها حكومات دول مثل روسيا وسوريا، لكنها تظاهرت بعد ذلك بأنها لا تحكم في الفظائع التي ترتكبها حكومة إسرائيل، ولا تمولها. إن المكاسب قصيرة المدى لمثل هذا النهج تفوقها بكثير الأضرار طويلة المدى التي يلحقها بمصداقية الولايات المتحدة ومصالحها. ينبغي على المسؤولين الأميركيين أن يقولوا بصوت عالٍ ما يعرفونه هم وكل مراقب محايد عن سلوك إسرائيل في غزة: إنه أمر غير مقبول، وإذا لم يتغير فإن سياسة الولايات المتحدة تجاه المساعدة العسكرية لإسرائيل ستتغير. وسيكون ثمن هذا الصدق باهظا. ولكن ثمن النفاق أعلى من ذلك.

فرض القانون

ليست كل الوفيات أو الإصابات التي تلحق بالمدنيين في زمن الحرب هي انتهاكات لقوانين الحرب. طالما أن القوات المسلحة تهاجم هدفًا عسكريًا مشروعًا، وطالما أن السلاح المستخدم أو طريقة الهجوم يمكن أن تميز بين المقاتلين والمدنيين، وما دامت الخسائر المدنية المتوقعة من الهجوم ليست مفرطة مقارنة بالمكاسب العسكرية المتوقعة، فمن المرجح أن يكون الهجوم مشروعًا. في بعض الأحيان يكون من السهل نسبيًا إظهار أن الهجوم الذي ألحق الضرر بالمدنيين كان انتهاكًا للقانون - كما هو الحال عندما لا يكون هناك هدف عسكري واضح. وفي ظروف أخرى، خاصة إذا كان الهجوم قد تسبب في ضرر غير متناسب للمدنيين، فقد يكون من الصعب للغاية تقييم شرعية هجوم معين. ولهذا السبب من المهم جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات في مثل هذه الظروف - ليس فقط حول الخسائر المدنية ولكن حول ما إذا كانت قوات العدو متورطة أم لا.

يعمل جيش الدفاع الإسرائيلي في واحدة من أكثر المناطق اكتظاظا بالسكان على وجه الأرض، ويمكن لحماس والمقاتلين الفلسطينيين الآخرين أن يختفوا بين السكان وتحت الأرض. هذه بيئة مليئة بالتحديات لاتخاذ قرارات استهداف معقدة. كما أن على حماس والجماعات الفلسطينية المسلحة التزامات بموجب قوانين الحرب. ويجب عليها اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتقليل الضرر الذي يلحق بالمدنيين الخاضعين لسيطرتها وعدم استخدام المدنيين "كدروع بشرية". لكن الانتهاكات من جانبهم لا تقلل من التزامات إسرائيل.

ويتطلب القانون الأمريكي من المسؤولين تقييم ما يفعله متلقي المساعدات العسكرية الأمريكية بالأسلحة المقدمة. قد تبدو مثل هذه التقييمات ذات أهمية خاصة عندما يتعلق الأمر بالحرب في غزة، نظراً لحجم القصف الإسرائيلي الهائل والمستويات المعلنة للخسائر في أرواح المدنيين. لكن ليس من الواضح على الإطلاق حدوث ذلك. يتطلب القسم 502ب من قانون المساعدة الخارجية من وزارة الخارجية التأكد من أن المساعدة الأمنية الأمريكية لا تحرض على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وتحظر ما تسمى "قوانين ليهي" التي سنها الكونجرس منذ عقود مضت، توجيه المساعدات العسكرية الأمريكية إلى وحدات محددة ترتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، كما منعت المساعدات العسكرية من الذهاب إلى قوات الأمن المسيئة في هندوراس ونيبال ونيجيريا.

إذا كان المسؤولون الأميركيون يعتقدون أن إسرائيل تلتزم بالقانون الدولي، فسيقولون ذلك بفارغ الصبر.ولكن وفقاً لجوش بول، الذي خدم في مكتب الشؤون السياسية والعسكرية بوزارة الخارجية لأكثر من 11 عاماً حتى استقالته احتجاجاً على الحرب في غزة في الخريف الماضي، فإن نظام ليهي "معطل" عندما يتعلق الأمر بإسرائيل. وعلى الرغم من أن موظفي المكتب حددوا "العديد" من الانتهاكات من جانب إسرائيل، إلا أن بول أكد في مقابلة مع برنامج PBS NewsHour في الخريف الماضي أنهم غير قادرين على الحصول على "موافقة رفيعة المستوى" على تلك القرارات. وتنظر مجموعة عمل تم تشكيلها في وزارة الخارجية وأطلق عليها اسم "منتدى ليهي الإسرائيلي للتدقيق" في مزاعم الانتهاكات التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي، ولكن باعتبارها مجموعة غير رسمية من الموظفين، فإن نتائجها ليست ملزمة للوزارة.

أن في الغالب يتم استدعاء محامي وزارة الخارجية وخبراء الجرائم الفظيعة في مكتب العدالة الجنائية العالمية التابع للوزارة لتقييم انتهاكات القانون الدولي في النزاعات. تحت قيادة بلينكن، قام هذا المكتب والفريق القانوني التابع للوزارة بمراجعة الأدلة وأصدروا تصريحات رسمية حول انتهاكات القانون الدولي من قبل حكومات الصين وإثيوبيا وميانمار والسودان. لكن لا يوجد دليل متاح علنًا على أنه قد طُلب من محكمة العدل الدولية أو أي مكتب آخر اتخاذ قرارات بشأن الحملة الإسرائيلية في غزة. إن الضرر الناجم عن عدم رغبة إدارة بايدن الواضح في تطبيق عدسة قانونية على المعلومات المتاحة يتفاقم بسبب فشلها الواضح في الالتزام حتى بالسياسات التي وضعتها بنفسها كتعبير عن التزام بايدن المفترض بحقوق الإنسان. في العام الماضي، تبنت وزارة الخارجية ما تسميه سياسة نقل الأسلحة التقليدية (CAT)، والتي تتطلب من المسؤولين تقييم ما إذا كان الشريك الأمني "أكثر احتمالاً" لاستخدام الأسلحة الأمريكية لانتهاك القانون الدولي. إذا كانت الإجابة بنعم، يُحظر على حكومة الولايات المتحدة إجراء تحويلات إلى ذلك البلد.

طرح البيت الأبيض هذه السياسة في فبراير/شباط 2023، معترفًا بأنه "عندما لا يتم استخدامها بشكل مسؤول، يمكن استخدام العتاد الدفاعي لانتهاك حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وزيادة خطر إلحاق الضرر بالمدنيين، والإضرار بمصالح الولايات المتحدة". لكن الدعم الأمريكي لإسرائيل منذ بدء الأعمال العدائية في غزة يعني على الأرجح أن الإدارة انتهكت سياستها على الفور تقريبًا بعد وضعها موضع التنفيذ. وفي اجتماعات مع ممثلي المنظمات غير الحكومية، قال مسؤولو وزارة الخارجية إنهم يقيمون سلوك إسرائيل بموجب سياسة اتفاقية مناهضة التعذيب، لكنهم رفضوا الكشف عن أي نتائج توصلوا إليها أو تقديم جدول زمني للقيام بذلك.الانتهاكات القانونية من جانب الجماعات الفلسطينية المسلحة لا تقلل من التزامات إسرائيل بموجب قوانين الحرب.

وفي أغسطس/آب الماضي، أصدرت إدارة بايدن أيضًا قواعد جديدة، أطلق عليها اسم "التحقيقات في الأضرار المدنية وإرشادات الاستجابة"، لإجبار وزارة الخارجية على التحقيق في مزاعم استخدام الأسلحة الأمريكية لإيذاء المدنيين. ووفقاً لمسؤولين في وزارة الخارجية، فقد نظرت بعض التحقيقات الأولى التي بدأت في إطار اللجنة في سلوك إسرائيل في غزة. لكن نتائج تحقيقات اللجنة ليس مطلوباً أن يتم نشرها على الملأ، والمسؤولون الأمريكيون غير ملزمين بالتصرف على أساس ما تكشفه التحقيقات. بينما تدفن إدارة بايدن رأسها في الرمال، يبدو الكونجرس مترددًا بالمثل في دراسة الوضع بجدية. في ديسمبر/كانون الأول، طرح السيناتور بيرني ساندرز، وهو مستقل عن ولاية فيرمونت، قرارًا في مجلس الشيوخ يطلب من وزارة الخارجية تقديم تقرير عن التزام إسرائيل بالقانون الدولي: طلب معقول ومباشر لضمان التزام إسرائيل بالتشريعات التي أصدرها الكونجرس بشأن القانون الدولي. عمليات نقل الأسلحة. لم يكن القرار ليقطع المساعدات عن إسرائيل، لكنه مع ذلك فشل، لأن الكثير من أعضاء مجلس الشيوخ إما يعتقدون أنه لا يوجد سبب للتشكيك في سلوك إسرائيل - أو لا يريدون النظر عن كثب إلى الحقائق.

إن السبب وراء هذا التردد في الكونجرس - والسبب الذي يجعل إدارة بايدن لم تستخدم أيًا من الأدوات المتاحة لها لتقييم السلوك الإسرائيلي - ليس لغزًا: فالاعتراف العلني بأي انتهاك إسرائيلي للقانون الدولي أو الأمريكي يعني الاضطرار إلى القيام بذلك. الإجابة على أسئلة المتابعة غير المريحة واتخاذ قرارات صعبة حول كيفية تغيير أو شروط المساعدات العسكرية المستقبلية لإسرائيل.

(هناك أيضًا مسألة ما إذا كان المسؤولون الأفراد قد يواجهون خطرًا قانونيًا بسبب التواطؤ في انتهاكات جسيمة إذا تم الاعتراف رسميًا بسوء السلوك الإسرائيلي: في السنوات الأخيرة، خفض المسؤولون الأمريكيون الدعم العسكري للضربات العشوائية التي تشنها المملكة العربية السعودية في اليمن، والتي أسفرت عن مقتل آلاف المدنيين. - على الأقل جزئيًا على ما يبدو بسبب الخوف من أن الاستمرار في القيام بذلك قد يجعلهم متواطئين قانونيًا في جرائم الحرب.)

معيار مزدوج خطير

إن أسوأ نتيجة لرفض الإدارة الامتثال لنص وروح القانون الأمريكي هو أن واشنطن قد تجعل من الممكن وقوع خسائر فادحة وربما إجرامية في أرواح المدنيين في غزة. ولكن هناك ضحية أخرى لهذا النهج وهي مصداقية الولايات المتحدة، التي تضررت بسبب ما يمكن أن يعتبر في أفضل الأحوال عدم اتساق، وفي أسوأ الأحوال نفاق. لنتأمل على سبيل المثال كيف أدان الرئيس باراك أوباما في عام 2016 حرمان الرئيس السوري بشار الأسد من الغذاء والماء للمدنيين في حلب. ويمكن القول إن إسرائيل فعلت الشيء نفسه مع السكان المدنيين في غزة لأكثر من ثلاثة أشهر دون أي انتقاد لهذا التكتيك من إدارة بايدن. (وقد دفع بايدن نتنياهو إلى فتح الوصول إلى غزة للحصول على المزيد من المساعدات، لكنه لم ينتقد الحصار بشكل مباشر).

لقد أثارت الغارات الجوية العشوائية التي شنتها روسيا على المستشفيات والمدارس في أوكرانيا إدانة بايدن ومسؤولين آخرين في الإدارة. لكن إسرائيل نفذت أيضًا هجمات ضربت المستشفيات والمدارس دون إثارة احتجاج كبير من البيت الأبيض. وقال مستشار الأمن القومي جيك سوليفان لشبكة سي إن إن في نوفمبر/تشرين الثاني: "لا نريد أن نرى مرضى أو جرحى أبرياء يصابون أو يقتلون في تبادل إطلاق النار". لكن سوليفان أضاف أن الجيش الإسرائيلي أكد لواشنطن "أنه يبحث عن طرق تمكنه من ضمان سلامة وأمن المرضى الأفراد في تلك المستشفيات". إن المواقف التي واجهتها الحكومتان الروسية والسورية لا يمكن مقارنتها بالمواقف التي واجهتها إسرائيل بعد الهجمات التي قادتها حماس في السابع من أكتوبر/تشرين الأول. ولكن بمجرد أن تقرر أي دولة استخدام القوة العسكرية، فيتعين عليها أن تلتزم بشكل كامل بالقوانين التي تحكم السلوك في الحرب، والتي تنطبق على جميع أشكال السلوك في الحرب. جميع البلدان، فضلاً عن الجماعات المسلحة غير الحكومية.

قد يجادل البعض بأن الولايات المتحدة قادرة على تحمل القليل من النفاق من أجل دعم حليفتها القديمة إسرائيل. لكن لعب دور في تآكل القانون الدولي سيكون له عواقب ضارة على الولايات المتحدة خارج نطاق غزة. إن التصريحات المستقبلية لوزارة الخارجية بشأن الفظائع ستكون جوفاء، مما يزيد من صعوبة محاسبة الجناة وردع الجرائم الدولية في المستقبل. إن الضغط على الأطراف المتحاربة للالتزام بقوانين الحرب في أماكن أخرى – على سبيل المثال، أذربيجان أو السودان – سيكون له وزن أقل. في نظر العالم، سيصبح من الصعب التمييز بين الولايات المتحدة والدول التي ترفض القانون الدولي بشكل صريح وتتعمد تقويض النظام الدولي القائم على القواعد من خلال أفعالها.

للبدء في كبح جماح إسرائيل ووقف نزيف المصداقية الأمريكية، تحتاج إدارة بايدن إلى تكليف محاميها بتقييم جميع المعلومات المتاحة – السرية وغير السرية – حول الحملة العسكرية الإسرائيلية في غزة وتحديد متى وأين انتهكت القوات الإسرائيلية قوانين إسرائيل. الحرب، وما إذا كان الجيش الإسرائيلي قد قام بمحاسبة المسؤولين عنها. وينبغي نشر النتائج التي توصلوا إليها، وتقديم الأدلة إلى الكونجرس. وأثناء إجراء تلك التقييمات، يجب إخطار إسرائيل بأن المساعدات العسكرية الأمريكية معرضة للخطر.

إن التكاليف السياسية المترتبة على النظر بشكل مباشر إلى الأدلة وتصحيح السياسة الأمريكية حسب الضرورة لن تكون مريحة للرئيس والمشرعين خلال الحملة الانتخابية. لكن هذه التكاليف أقل من تكلفة تصرف السلطات الأمريكية وكأن المعاناة الحادة للشعب الفلسطيني في غزة لا تستحق نفس التدقيق الذي تستحقه معاناة المدنيين في صراعات أخرى، وهو الموقف الذي يعطي ذخيرة لأولئك الذين يزعمون أنه عندما عندما يتعلق الأمر بتطبيق المبادئ الأمريكية الأساسية وحماية حقوق الإنسان الأساسية، تطبق واشنطن معيارًا مزدوجًا واضحًا ومنافقًا بشكل واضح.

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في،18-11-2006 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net
07810234002
hcrsiraq@yahoo.com
t.me/hammurabicrss
hcrsiraq
hcrsiraq
العراق - بغداد- الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارةالصينية